



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية

د. توفيق بوستي

دراسات استراتيجية

٢٢ فبراير ٢٠١٩



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t EIS_EG

مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية

د. توفيق بوستي

كل مفهوم الأمن هاجس كبير لدى المفكرين وصناع القرار على حد سواء، حيث مثل ضمان البقاء والأمن والإستمرار أولوية السياسة الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من أنه مصطلح غامض إلا أنه مصطلح خلافي بالأساس غير أنه يبقى مفهوماً بالغ الدلالة، وهو ما ذهب إليه روني ليبشتر **Ronnie D. Lipschutz** في قوله: "بوجود ليس فقط صراع حول الأمن بين الأمم بل أيضاً صراع حول الأمن بين المفاهيم"¹.

لقد سيطر المنظار الواقعي بشكل كبير إبان الحرب الباردة، بحيث سيطروا على التنظير في حقل العلاقات الدولية، وعمدوا على تعريف الدراسات الأمنية تعريفاً ضيقاً من خلال التركيز على قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة باعتبارها المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، والأمن الوطني باعتباره التصور الأمثل للأمن لتكيفه مع التهديدات الأمنية في ظل نظام ثنائي القطبية تتصارع فيه كل من الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفيتي.

غير أنه مع نهاية الثمانينات بنهاية الحرب الباردة، وظهرت تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة قومية (الدولة القومية)، وتحت قومية (الفرد، الجماعات، ..) وفوق قومية (الشركات متعددة الجنسيات، المنظمات الدولية، ..)، وتم التراجع على التركيز على المفاهيم المفتاحية الأربعة المرتبطة بالنموذج الواقعي والقائمة على فكرة حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، مما فسح المجال أمام أبحاث السلام الإيجابي والبنائيين لإستخدام التقليد السوسيولوجي الدوتشي المركز على أنماط التفاعل المدنية تحت القومية (دون مستوى الدولة) والتقليد النقدي للعنف البنوي وغيرها من أبحاث السلام، مما إستدعى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب كل التهديدات الأمنية الجديدة، لذلك فقد عرفت تلك المرحلة بمرحلة النهضة في الدراسات الأمنية لما شهدته من تطور ملحوظ في الدراسات الأمنية، هذه الأخيرة التي عرفت نقاشاً فكرياً وأكاديمياً حول ضرورة توسيع وتعميق مفهوم

¹ سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجيات والمستقبلات، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010،

الأمن في ظل إنفتاح الأجنداث البيئية والإقتصادية والمجتمعية والسياسية الجديدة، وهو ما أعطى الأولوية للسياسة الدنيا للبيئة للإقتصاد والبيئة في مقابل تراجع ما يسمى بقضايا السياسة العليا المتمركزة حول القضايا العسكرية. وبهذا المنطلق، تعتبر مرحلة نهاية الحرب الباردة بمثابة نقطة تحول في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية على إعتبار ظهور مقاربات نظرية جديدة مفسرة للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة عبر طرح تصور جديد للأمن يعكس تنامي النزعة ما بعد الوضعية في نظرية العلاقات الدولية فيما عرف بالإتجاه التأملي **Reflexif Trend** في ظل أكبر عملية هدم معرفي للمنطلقات التيار العقلاني.

الإشكالية:

شهدت نهاية الحرب الباردة ظهور فواعل جديدة سواء كانت تحت قومية كالأفراد والجماعات والحركات الاجتماعية المختلفة، أو فوق قومية كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات لها تأثير فعلي وقوي في ظهور تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة يتجاوز تأثيرها تأثير الدولة القومية، وهو ما أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الأكاديمية والفكرية حول ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن بالشكل الذي يستوعب كل هذه التهديدات، مما يدعونا لطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت منظورات العلاقات الدولية في تطور مفهوم الأمن؟

المحور الأول: مفهوم الأمن من منظور عقلاني - تفسيري:

يشتمل المنظور العقلاني التفسيري على كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، حيث يحاول تفسير الأمن انطلاقاً من مبدأ الحتمية في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة للنقاش، فهو لا ينظر للأمن كمعطى مسبق وليس مبني، بمعنى أنه ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية.

أولاً- الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي:

ترجع الجذور التاريخية للنظرية الواقعية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند المفكر الهندي " كوتيليا kautilya " 296-312 ق.م الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم ، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين ، إذ يعتبر "كوتيليا" بأن دول التماس

الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة ، وفي وصفه لسلوك الدول فإنه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية إذ يقول : " إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب ، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد"².

ومن خلال مقولته يعتبر كوتيليا بأن الدور الذي تلعبه القوة كمحرك أساسي للسلوكية الدولية أو السلوك السياسي الخارجي للدولة، ولذلك فإنه يرى ضرورة أن تتسلح الدول بعنصر القوة للدفاع عن نفسها، أو لغزو جيرانها أو لمواجهة أي عدوان محتمل عليها، وهو ما ذهب إليه مورغانثو حين اعتبر بأن: " السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية القوة هي دائما الهدف العاجل"³.

وبالمقابل أكد "مكيافيلي على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي، وذلك لضمان أمن الدولة وبقائها...، في حين يرى توماس هوبز على غرار مكيافيلي بأن: القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هواده نحو إمتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت...". أما " هيغل فيكاد يكون أكثر الفلاسفة السياسيين رفعا لشأن وأهمية الدولة، ومع أن الكتابات الواقعية تعكس بعض الآراء القليلة لهيغل، إلا أنه يلتقي مع هذه الكتابات من حيث قصره للوظيفة الأساسية للدولة في الحفاظ على ذاتها⁴. لقد برز المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة وستقاليا 1648، ونشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا، ورغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لا زالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية⁵، حيث تنظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية ومحور أية سياسة أمنية، وأن الأولوية هي تحقيق أمنها في مواجهة أية تهديدات عسكرية، إذ تعتبر الوسائل العسكرية وحدها الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها⁶.

² عبد الحي وليد، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 1994، ص 24.

³ جندلي عبد الناصر، أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2011، ص 153

⁴ عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الإستقرار في محيطها الإقليمي: أسيا الوسطى -جنوب أسيا -شرق وجنوب شرق أسيا، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013، ص 32

⁵ جويده حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية ومتوسطية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص 17

⁶ سليم قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، مرجع سابق، ص ص 65-66

أما من الناحية الأكاديمية فقد تزامن صعود الواقعية كمذهب "مركزي" في العلاقات الدولية مع تحولين أساسيين⁷:
1- إهتزاز الافتراضات والأسس المثالية التي تركزت في فترة ما بين الحربين العالميتين، وذلك لاعتمادها تحليليا على معايير السلوك الدولي وتطورها استنادا إلى القانون والتنظيم الدوليين، فيما إستقت الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي.

2- تزامن الصعود الواقعي مع الارتقاء الأمريكي إلى سدة الزعامة العالمية، وهو ما أفضى إلى إضفاء نوع من القوة التحليلية على التفسيرات الواقعية للشؤون الدولية.

لقد سيطرت المقاربة الواقعية في فترة الحرب الباردة، وحسبها فالأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها واستقلالها السياسي ووحدة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى بالنظر لعدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الدول، وفي هذا الإطار يذهب فريدريك شومان في دراسة له في عام 1933م للقول بأنه: "في ظل إفتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية، فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة"⁸.

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالبا ما تعرف تضاربا بين مصالحها لدرجة قد يقود بعضها إلى الحرب، لذلك يفترض المنظور الواقعي تحليلاً صراعياً للعلاقات بين الدول التي تتعارض إراداتها حتمًا في سياق بحثها عن القوة، البقاء والحفاظ على المكانة، لذا فالدول مشغولة بأفاق الحرب، وهي تعتمد على الوسائل العسكرية من أجل تحييد التهديد وتحقيق الأمن، حيث ارتبط الأمن بالقوة العسكرية المفضية إلى العمل المسلح، أو ما يطلق عليه بالعمل العسكري الدولي، فوفقا والتر ليبمان: "تعتبر الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمتها إذا أرادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب"⁹.

⁷ بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 11

⁸ جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، الكويت، كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، المؤسسة الجامعية

للدراسات والنشر والتوزيع، ديسمبر 1995، ص 61

⁹ سليم قسوم، مرجع سابق، ص 67

كما يمثل الواقعيون المنظور الأكثر دفاعا عن فكرة إعتبار الأمن من صميم إهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط مباشرة بالدولة، حيث يفسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية الوطنية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية، من هنا فإن المنظور الواقعي للأمن يركز على بقاء الدولة الوطنية بإعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية و استقرارها، ضد أي تهديد عسكري خارجي، والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن¹⁰.

على الرغم من ذلك فإن الواقعيون يعترفون بأشكال أخرى من القوة، بما فيها الثروة والمزايا الجيوسياسية¹¹، كما أن الإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فحسب¹²، فالقوة حسب الواقعيين مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة على إعتبار أن القوة تشتمل إلى جانب البعد العسكري على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني، النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية، والعوامل الجغرافية، شكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية¹³.

إذا سيطرت المقاربة الواقعية على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية باختزالها للأمن في المجال العسكري حيث نظر إليها من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول من قبل صناع القرار والاستراتيجيين، كما نظروا إلى الأمن بإعتباره مشتقا من القوة، فقد تشكل مفهوم القوة موضوعا مهما في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية سواء نظر

¹⁰ جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 20

¹¹ حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص 11

¹² عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 10

¹³ جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 59

إليها كوسيلة أو كمحفز لسلوك الدول أو كنتاج له أو الإثنيين معا، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوما¹⁴.

حيث يذهب أرنولد ولفارز لإعتبار بأن القوة هي " القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد"، وهنا يظهر الخط الواضح بين القوة والتأثير أو النفوذ حيث أن التمييز بينهما يكون إنطلاقا من أن القوة وإن كانت تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان، فإن النفوذ أو التأثير يعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء، وفي النهاية فإن هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة¹⁵.

وعموما يمكن القول بأن الفكر الواقعي يركز على عدة مبادئ وأسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عند أنصاره، وهي كالاتي¹⁶:

- 1- الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وهي الموضوع المرجعي والأساسي للأمن، وهي المصدر الأعلى للسلطة الحاكمة.
- 2- النظام الدولي هو نظام فوضوي، بفضل عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط وتنظيم العلاقات التنافسية بين الدول.
- 3- تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها، وتوسيع نطاق سيطرتها، أو التأثير على الآخرين وبالتالي فالحرب لا يمكن تفاديها.

¹⁴ Beyond, USA, Boston, Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory : Realism, Pluralism, Globalism and Allyand Bacon, 1997, P 56.

¹⁵ عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات، رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004-2005، ص 115

¹⁶ أنظر: جويده حمراوي، مرجع سابق، ص ص 17-18

Charls -Philippe David et Jean Jaques Roche, Théories de la Sécurité, France, Paris, Edition Montchrestien, 2002, P 90.

- 4- الطريقة التي توزع بها القدرات العسكرية بين القوى الكبرى، والتوازن بين هذه القوى هو الذي يحدد الإستقرار في النظام الدولي، وبالتالي بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول.
- 5- تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول أو الشك والتوجس، فليس بإستطاعة الدول التأكد من نوايا جيرانها وهو ما يولد الريبة، ويزيد من إحتمال قيام الحرب على الدوام، بمعنى آخر أن العلاقات الاستراتيجية بين الدول مبنية على غياب الثقة لأن كل دولة تعمل على تحقيق حد أدنى من القوة، وبالتالي تسعة إلى التسليح كنتيجة لذلك لأنه في ظل مبدأ كل لنفسه يعد الأمن معطى نادرا، وهو ما يفسر نزوع كل دولة إلى الصراع من أجل البقاء.
- 6- إستقرار أو عدم استقرار النظام الدولي يتوقف بشكل كبير على بنيته، بمعنى أن ذلك مشروط بتوزيع القدرات خاصة منها العسكرية لاسيما في ظل التوازن بين القوى الكبرى، وهو ما يعبر عن الرغبة في الحفاظ من عدمه على هذه البنية التي تحدد سلوك الدول.

ثانيا- المنظور الواقعي الجديد للأمن:

تنص الواقعية الجديدة بأن الدول تعمل وفقا لمبدأ الحوافز المادية، وتعكس مواقفها مواقعها ضمن النظام الدولي، وعليه فالدول تسعى للحفاظ على مكانتها النسبية داخله، فكلما نمت قدرات دولة ما ازدادت مكانتها في تراتبية السلطة وازداد نفوذها وتحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول¹⁷.

كما يعتقد " وولتز " أن النظم تتكون من بنية (Structure) ومن وحداتها المتفاعلة معا، والبنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر: المبدأ المنظم "Ordering principle" الفوضوية أو التراتبية، ميزة، الوحدات "The character of the units" متشابهة وظيفيا أو مختلفة، وتوزيع القدرات، (Distribution of capabilities) وهناك عنصرين ثابتين من بين العناصر الثلاث لبنية النظام الدولي وهما: غياب سلطة مؤثرة مما يعني أن مبدأها المنظم هو الفوضى، (Anarchy) وثانيا مبدأ الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية (Self-help) وهو ما معناه أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا، ويكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات الذي يولد التمييز الرئيسي بين النظم المتعددة وثنائية القطبية¹⁸.

¹⁷ سليم قسوم، مرجع سابق، ص 68

¹⁸ Paul D. Williams (Ed) published 2008, p. 18. Security Studies : An introduction. Routledge. New York. First

ويندرج مقترب الواقعي الجديد في تلك المقترحات التي تتناول سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي ، فيما يعرف بمقترب النسق الدولي ، ومفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب هي الحوافز والقيود، كما أن الواقعية الجديدة تتفق مع الواقعية الكلاسيكية في دور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية هذه الأخيرة التي تسيّر السلوك الخارجي للدولة التي في مقدمتها تحقيق الأمن والبقاء ، ويرى والتز أن النظام الدولي يتميز بالفوضى وهو الذي يحدد سلوك الفاعلين فيه (الدول) والذين يحتلون نفس المركز خلافاً للأنظمة السياسية الداخلية التي تحكمها الهرمية ، فكل الدول تمارس الوظائف نفسها أي لا يوجد تقسيم للعمل بسبب غياب ثقة الدولة في الدول الأخرى.

ولهذا لا توكل الدولة شؤون أمنها للآخرين، وفي هذا الإطار يؤكد الواقعيون الجدد على أن فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي (الدول) إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية (Self-help) وانطلاقاً من رؤية السياسات الدولية حقلاً للمساعدة الذاتية، فإن الأوتاركية (الانكفاء الذاتي) سيكون هدفاً رئيسياً لكل دولة، والنظام الدولي يحفز كل دولة لتكون قادرة على إدارة شؤونها بنفسها، طالما أنه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة.

وبالتالي يمكن القول إن الواقعية الجديدة تشكل في إمكانية التعاون على المستوى الأمني بإعتبار أن الدول تهتم بالأرباح النسبية للتعاون أكثر من إهتمامها بالأرباح المطلقة، أي أنها تضمن عدم ربح الآخرين إلى درجة إستعمالهم لذلك التفوق ضدها، وقد طبق والتز مفهوم الفوضى على السياسة الدولية، ومفاده أنه مع وجود دول ذات سيادة، وعدم وجود نظام قانوني يملك السلطة عليهم، فإن الإنقياد إلى الحرب يصبح شيئاً مؤكداً، وفي حالة الفوضى الدولية لا يوجد إنسجام تلقائي بين الدول، فهي على عكس الواقعية التقليدية تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية.

إذا فنقطة الانطلاق الرئيسية هي بنية النظام الدولي، حيث تعتبر الواقعية البنوية أو ما تسمى الواقعية البنوية الثانية أن سبب الصراع يكمن في طبيعة التركيب الفوضوي للنظام العالمي الذي يحول دون أمراء المقاطعات ذات السيادة (روسو) أو الدول (والتز) الدخول في إتفاقيات تعاونية لإنهاء حالة الحرب، ويمكن أن يدفع تركيب ذلك النظام الدول

نحو الحرب حتى ولو كان زعماء هذه الدول يرغبون في السلام، فحسب والتز وميرشايمير فان الدول هي عبارة عن كيانات متنافسة وأنانية¹⁹.

لذا فإن أي دولة من الممكن أن تستعمل القوة لتحقيق أهدافها، خصوصا وأنها قد تجبر على السعي الى الحصول على القوة، في ظل نظام يفتقر الى وجود سلطة عليا تشرف على الدول العظمى، وحيث لا يوجد ما يضمن ألا تهاجم الواحدة منها الأخرى، ولأن الدولة هي الحكم الأخير في الحكم على نواياها ودوافعها فإن أي دولة وفي أي وقت يمكن أن تلجأ إلى القوة لتنفيذ سياساتها، لذلك على كل دولة أن تكون مستعدة دائما وبإستمرار إما لمواجهة القوة بالقوة أو لدفع ثمن الضعف²⁰، ولأنه من المنطقي جدا ألا تكون كل دولة قوية إلى حد يمكنها من حماية نفسها في حال تمت مهاجمتها، بمعنى أن القوى العظمى محاصرة في قفص حديد ليس لديها فيه سوى خيارات قليلة تتمثل في أن يتنافس بعضها مع بعض من أجل القوة وتحقيق الأمن إذا ما أرادت البقاء²¹.

لذلك فان الأمن حالة تتنافس عليها الدول لتحقيقها، وفي كنف نظام عالمي يتسم بالفوضى يتعين في كنفه على الدول العمل وفقا لمبدأ كل لنفسه، لضمان بقائها وفي إطار مسعاها لتحقيق ذلك نجدها تزداد قوة يوم بعد يوم لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى، وهو ما يدفع الآخرين إلى الإحساس بعدم الأمن، مما يدفعهم إلى التنافس بغية تحقيقه مما يدخلنا في دوامة من انعدام للأمن داخل المنتظم الدولي²².

كما يرى والتز أن القيود البنوية ذات العلاقة بالثنائية القطبية تحدث إستقرارا أعلى مستوى مما تحدثه القيود البنوية المتعلقة بالتعددية القطبية، وتعد المرونة المتصلة بتشكيل التحالفات مصدرا لعدم الإستقرار الذي يمكن أن يؤدي إلى الحروب والأزمات ويولد درجة عالية من عدم الشعور بالأمن، وتكمن المشكلة في أن المرونة تزيد من تعقيدات السياسة الدولية وتسبب شتى أشكال عدم اليقين، فالواقعية الجديدة تضع أولوية الأمن فوق غيرها من الأهداف الممكنة أو المرجوة.

¹⁹ تيموثي دن، الواقعية في: جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 235

²⁰ نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2013، ص 102 - 103

²¹ تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر: ديما الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،

2016، ص 214

²² سليم قسوم، مرجع سابق، ص 69 - 70

كما أن كل دولة تلعب دورها أو بعضها من أدوارها بما تمليه عليها الإحتياجات الأمنية ومكانتها في نظام توازن القوى بين الدول ، وهو ما يختلف عن طروحات الواقعية الكلاسيكية التي تعتبر أن أقصى قدر ممكن من القوة، وبالتالي فإن الرغبة من طرف الوحدات السياسية في تعاملاتها وتفاعلاتها مع بعضها البعض بغية زيادة قوتها دون أن يؤدي الطلب على القوة والإقبال عليها إلى تعرض أمن الدولة للخطر ، فالقوة وفقا للطرح الواقعي الجديد وسيلة لتحقيق الأمن وليست وسيلة وغاية في نفس الوقت ، كما هو الشأن بالنسبة للطرح الواقعي الكلاسيكي²³.

من جهة أخرى تعتبر المعضلة الأمنية من بين أهم المفاهيم المحورية في الفكر الأمني الواقعي الجديد، الذي يعتبرها بأنها سلسلة متصاعدة من حالات عدم الأمن، تنشأ كما يراها كين بوث وويلر: "حين تحدث الإستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الإطمئنان لا يمكن إنتزاع من تفكير دولة ما إزاء الحيرة فيما إذا كانت تلك تلك الإستعدادات لأغراض دفاعية لا غير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر) ، أم كانت لأغراض هجومية (أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها)"²⁴.

كما يعتبر كينيث والتز (K.Waltz) بأنه: "في ظل الفوضى فالأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء وإستمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة (عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة)"²⁵. لذلك فإن أنصار التحليل الواقعي البنوي للدراسات الأمنية يستندان على مسألتين مهمتين تجعلان من التعاون بين وحدات النظام الدولي صعب التحقق²⁶:

1-مسألة الخوف والغش وإنعدام الثقة: على الرغم من أن الواقعيون الجدد أمثال والتز وميرشايمر يقرون بإمكانية التعاون في ظل الفوضى، غير أن تحقيقه والمحافظة عليه صعب المنال بين الدول لأن هذه الأخيرة تبقى خائفة من قيام الآخرين بنقض إتفاقياتهم.

²³ عبد الناصر جندي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 194

²⁴ ثيموتي دن، "الواقعية"، مرجع سابق، ص 224 .

²⁵ Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, New York, McGraw-Hill, 1979, P. 102.

²⁶ سليم قسوم، مرجع سابق، ص 71

2- مسألة المكاسب النسبية: فحسب الواقعية الجديدة فإن الدول تهتم بالمكاسب النسبية بدل الإهتمام بالمكاسب المطلقة، فما يهم الدول ليس المزايا التي تحصل عليها من المحصلات المختلفة، بل كم تستحق من الفائدة مقارنة بمنافسيها.

وإجمالاً يمكن تلخيص أهم إفتراضات الواقعية الجديدة في النقاط التالية²⁷:

1- الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية التي هي في محصلتها عبارة عن تفاعل مستمر بين الدول.

2- هناك تشكل لفاعول جديدة في النظام الدولي من شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وهو ما يفرض إطاراً نظرياً يستوعب على الأقل التواجد البيولوجي لهذه الفواعول بغض النظر عن مدى تأثيرها وفعاليتها في توجيه التفاعلات الدولية.

3- رغم هذا التحول في طبيعة الفواعول إلا أن جوهر التحليل في السياسة الدولية لم يتغير كثيراً، أو كما يقول والتز "على مر التاريخ تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية ظلت هي دوماً نفسها صراع وتعاون"

4- إن تفاعل هذه الفواعول (دول، منظمات، شركات) يشكل لنا فاعلاً جديداً مستقلاً عن الأطراف المكونة له وهو بنية النظام الدولي، من هنا استمدت الواقعية الجديد تسمية البنيوية (Structural Realism).

كما يعد الأمن الهدف الأسمى الذي يصبو إلى تحقيقه الواقعيون الجدد في تنظيرهم للعلاقات الدولية في إطار الواقعية الجديدة وذلك بديلاً عن الكلاسيكيين الذين يسعون إلى القوة وهو ما أدى ببعض المحللين في العلاقات الدولية إلى تصنيف الواقعية الجديدة.

ورغم إقرار الواقعيين الجدد بالهدف الأمني ، إلا أن والتز وغيره من الواقعيين الجدد يعترفون بفكرة مفادها أن الدولة العقلانية هي تلك التي تسعى إلى القوة عندما يكون الهدف الأمني قد تحقق، وفي هذا السياق ظهر المفكر مارشيمر وكأنه يناقض والتز في هذه الفكرة معتبراً أن الدول تهدف بشكل أو بآخر إلى زيادة قوتها وبالتحديد قوتها العسكرية ، ثم يعود ليعترف بأهمية الهدف الأمني على أن لا يكون ذلك على حساب هذه القوة ، فالدول تسعى إلى تحقيق

Jean François Thibault, « Représenter et Connaitre les Relations Internationales : Alexandre : For more look at ²⁷

Wendt et le Paradigme Constructiviste », [http:// www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7.html](http://www.er.uqam.ca/nobel/cepes/note7.html).

أقصى قدر ممكن من الأمن مع تدعيم قوتها العسكرية في نفس الوقت ، فرغم تراجع الترتيب الاستراتيجي العسكري العالمي ، إلا أن الواقعيين الجدد بزعامة مارشهيرم يصرون على أهمية القوة العسكرية كمحدد أساسي للتأثير على الدول الكبرى والتحكم في علاقاتها²⁸.

علما أن مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد أقترن بعنصر الخوف لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللأمن المنبثقة من الفوضى وهو ما يميزهم عن الواقعيين الكلاسيكيين الذين يربطون القوة بالغيرة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية، أما إذا كان الأمن من حيث ندرته أو توافره مرتبط بعملية إدراكية من طرف صانع القرار، فإن فكرة الأمن في الواقعية الجديدة أدت إلى انقسام أنصارها إلى فريقين²⁹:

الواقعيون الهجوميون والواقعيون الدفاعيون، فالواقعيون الهجوميون وعلى رأسهم جون مارشهيرم وروبرت غيلين يرون بصعوبة توفير الأمن في النظام الدولي، بينما يرى الواقعيون المدافعون وعلى رأسهم كينيث والتز وغريكو بتوافره رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي، وينظرون إليه كلعبة غير صفرية مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحرب، كما أن القوة حسب الواقعيين الهجوميين هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب معتبرين العلاقات الدولية بأنها لعبة صفرية أما القوة حسب الواقعيين الدفاعيين فإنها وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية، وهي أهداف ترتبط بالأمن معتبرين أن العلاقات الدولية هي عبارة عن مأزق السجين أو مأزق أمني معقد وهي إختلافات عميقة ظهرت من خلال المحاور بين الواقعيين الهجوميين والدفاعيين حسب جاك سنايدر.

ثالثاً: مفهوم الأمن في المنظور الليبيرالي:

تعد المدرسة الليبيرالية أكثر مدارس العلاقات الدولية نزوعاً لقيمة التعاون الدولي، حيث تنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، في حين أن النزاعات والحروب هي الاستثناء، حيث وأنه على الرغم من غياب بناء نظري موحد ومتناسك للنظرية الليبيرالية، إلا أنها مثلت نسفاً فكرياً متعدد التيارات عبر عنه ستيفن والت بعائلة الليبيراليات³⁰.

²⁸ عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مرجع سابق، ص 201.

²⁹ نفس المرجع، ص 202-203.

³⁰ عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري: مالى نموذجاً، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات

الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018، ص 49

وبالمقابل شهد المنظور الليبرالي تطوراً كبيراً خلال سبعينات وثمانينيات القرن العشرين، في ظل تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أعطى الاتجاه الليبرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين³¹.

1- الليبرالية المؤسساتية: دور المؤسسات الدولية في تعزيز الأمن

الليبرالية الجديدة **Néo-Liberalism** هو اتجاه ضمن عائلة الليبراليات تم تطويره في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين من طرف منظري المنظار التعددي كروبرت كوهين وجوزيف ناي في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية³²، كما تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دوراً جوهرياً في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون والاستقرار لأن بوسعها: "توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل"³³.

كما تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحويلات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية³⁴، فالليبرالية المؤسساتية تقوم على افتراض مؤداه أن إنتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الإعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي³⁵.

³¹ سليم قسوم، مرجع سابق، ص 94

³² عمار بالة، التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيراته على الأمن القومي: مالي نموذجاً، مرجع سابق، ص 55

³³ جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 427

³⁴ خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص 98

³⁵ محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص

علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص 156

تركز الليبرالية المؤسساتية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة ، كما ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان ، أولاً يجب أن يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون ، ثانياً أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيراً قوياً على سلوك الدول³⁶ ، كما ترى الليبرالية المؤسساتية أن المؤسسات التي تتجح في تسهيل التعاون لتبادل المنافع سوف تصبح على قدر من الأهمية للدول لما توفره لها من فرص، ولذلك سوف تكتسب قدراً من الإستمرار ، كما سنقيد قواعد الحكومات من حيث ممارستها للقوة ، وإن كان هذا لا يمنع من استمرار الدول في محاولة الوصول إلى غاياتها بما في ذلك زيادة مكاسبها من خلال استخدام النفوذ السياسي³⁷.

وفي إطار تعزيز التعاون بين الدول تصبح المسألة الكبرى هنا تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التعاون على أفضل وجه، وصورة السياسة العالمية المنبثقة عن هذه النظرية الليبرالية هي صورة نظام معقد من المساومات بين العناصر الفاعلة المتنوعة، والسياسة الدولية من وجهة النظر الليبرالية لا تقوم على أساس لعبة محصلة الصفر، أكثر من قيام علم الإقتصاد الدولي على تلك اللعبة، أما المصالح فهي دوماً قابلة للتوفيق والمصالحة³⁸. كما يظهر التعاون الدولي عندما تعدل الدول سلوكها ليلائم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى، بحيث أن السياسات التي تتبعها فعليا إحدى الحكومات تعتبر من جانب شركائها بأنها تساعد على تحقيق الغايات الخاصة بهم، حيث تتفق الليبرالية الجديدة مع الواقعية البنوية في صعوبة تحقيق التعاون الدولي في ظل بيئة فوضوية ترعى الخوف وعدم اليقين³⁹، ولكنها تجادل بأن المؤسسات تتيح للدول التغلب على مجموعة متنوعة من عراقيل العمل الجماعي⁴⁰.

³⁶ أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السلبيانية، 2007، ص 413

³⁷ نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص 121 – 122

³⁸ نفس المرجع، ص 118

³⁹ جينيفر ستيرلنغ فوكر، الليبرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 295

⁴⁰ نفس المرجع، ص 293

كما تتفق مع الواقعية الجديدة في اعتبارها الدول جهات فاعلة وحدوية وعقلانية تعظم المنفعة وتسيطر على الشؤون الدولية، بمعنى أنه يتم التعامل مع الدول وكأنها كيانات موحدة ذات أهداف محددة خاصة، وليس تركيبات تتكون من جهات محلية عدة فاعلة ومختلفة ومصالح متنافسة، ويفترض بالدول أن تتخذ القرارات بناء على مجموعة من الأولويات التي تخدم المصلحة الذاتية، كما تقترض بإمكانية الحصول على المنافع الجماعية من خلال تطبيق أوسع للإستدلال المنطقي البشري، وترى بأنه يمكن تحقيق الفوائد من خلال إبتكار تدابير مؤسسية أكثر فعالية، وبناء عليه فلديها إيماناً أكبر نسبياً بقدرة البشر على القيام تدريجياً بتحقيق مخرجات جماعية أفضل تعزز الحرية والأمن والسلام والإزدهار والعدالة على نطاق عالمي⁴¹.

بالمقابل تعدد الليبرالية المؤسساتية إلى تعريف الأمن من منطلقات أوسع مبتعدة عن القراءة الجغرافية/العسكرية للمصطلح التي ركز عليها التيار الواقعي مؤكدة على أهمية قضايا الثروة والرفاه والبيئة، ومقحمة فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي، إذن فقوام التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى "ما فوق الدولة" أكثر "ما دون الدولة" ليشمل العوامل المؤسساتية، الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيراً من العامل العسكري في إقامة السلام، باعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن وتجعل التعاون بين الدول أمراً لا مفر منه.⁴²

كما ركزت الليبرالية المؤسساتية على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلاً من المكاسب النسبية، وإعتقدت بأن المؤسسات الدولية بمقدورها التأثير في سلوك الدول والتغلب على تأثير الفوضى، حيث لا يعني ذلك أن المؤسسة الدولية في إستطاعتها منع حدوث الحروب، ولكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة المنبثقة من التعاون، والتخفيف من النزعة الأنانية للدول بتشجيعها على ترك المصالح الأنانية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم.⁴³

وفي هذا الإطار يعرف أميتاف أشارياً مفهوم الأمن التعاوني على أساس تميزه بثلاث عناصر⁴⁴:

⁴¹ جينيفر ستيرلنغ فوكر، الليبرالية الجديدة، مرجع سابق، ص ص 296-297

⁴² جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 26

⁴³ سليم قسوم، مرجع سابق، ص 95

⁴⁴ نفس المرجع، ص 97

1- قبول فكرة الشمولية فيما يتعلق بالمشاركين وتوسيع الأجندة الأمنية لتشمل مصادر تهديد غير تقليدية

2- الإعتدال على الحوار بين الأطراف المختلفة كألية لحل النزاعات

3- معظم قضايا الأمن لم تعد تتطلب تحركا فرديا، لكنها تتطلب إقترابات تعاونية بين الدول

كما أن هناك رأي شائع ضمن الاتجاه الليبرالي المؤسستي ظهر في ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن، العشرين بين جماعة متميزة من الكتاب الأكاديميين من أمثال تيموثي دن **Timothy Dunne** يعتقد من خلاله هؤلاء الكتاب بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسستي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل في السنوات القادمة، ومع أن الماضي ربما تميز بحروب مستمرة وصراع دائم، فإن العلاقات الدولية شهدت تغيرات هامة في نهاية القرن العشرين توفر الفرص لتقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول⁴⁵.

كما يقوم المنظور الليبرالي المؤسستي على أساس تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين في النظام الدولي لمواجهة أي فاعل آخر، ويقصد بالفاعل هنا الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، وحتى الأفراد والجماعات، فالمؤسسات الدولية يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم، وهذا لا يعني أن هذه المؤسسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ إثر المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون⁴⁶.

وفي هذا الإطار طورا كل من كيوهان وناي نظرية الإعتدال المتبادل باستحداث مصطلح جديد هو "الاعتماد المتبادل المركب" **Complex Interdependence Theory** ذلك أن الأمن يتحقق نتيجة تعقد وترابط العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول، إذ يعتقد الليبراليون أن نشر القيم الليبرالية وتحرير التجارة يحفزان على السلام، وأنه كلما زاد العالم رأسمالية، كلما أضحى سلميا، وأن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن، وينظران إلى تداعيات الاعتماد المتبادل-الشبكات المالية العابرة للقارات والفاعلين غير الدولتين-على أنها مفيدة للاندماجين القاري والعالمي⁴⁷.

2- الليبرالية البنوية وأطروحة السلام الديمقراطي:

⁴⁵ خالد معمري، مرجع سابق، ص 98

⁴⁶ جويده حمزاوي، مرجع سابق، ص 24

⁴⁷ نفس المرجع، ص 25

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل **Michael Doyle** وبروس راست **Bruce Russet** من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضاً على مستوى بنى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسية، بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها كانط **Kant** بأنها حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون⁴⁸.

من هنا تبرز كتابات إيمانويل كانط كمرجعية فكرية لأصحاب هذا الاتجاه، فكانت في كتابه "مشروع السلام الدائم" لعام 1795، الذي كان مستمداً من عبارة السلام الدائم التي كانت شائعة بين مبدعي مشاريع السلام في القرنين السابع عشر والثامن عشر⁴⁹، يحاول أن يبين بأن السلام ممكن إذا توفرت بعض الشروط مثل بداية تحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب وليس تنظيمها، فقط كما قال بذلك هوغو غروتيو **Hugo Grotius** وقد دعى كانط في المادة التعريفية الثالثة لمشروعه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلاً تجسدت فكرته في إقامة عصبة الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى⁵⁰. كما تتمحور الليبرالية البنوية حول فكرة أساسية مفادها أن الدول الديمقراطية أكثر ميلاً لإحترام إرادة مواطنيها، وأقل ميلاً للإقدام على مباشرة الحرب مع جيرانها الديمقراطيين، وبالرغم من أن جوهر الفكرة قديم جداً إلا أن هذه الرؤية قد أعيد تقديمها حديثاً في إطار ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي⁵¹، حيث يرى أنصارها أن الدول الديمقراطية لا تسعى إلى محاربة بعضها البعض، إذ تشكل الديمقراطية مصدراً رئيسياً للسلام، وفي هذا الإطار يرى روبرت كوفمان أن سبب الحروب وعدم الاستقرار الأمني يعزى إلى غياب الديمقراطية، لذلك فإن الإقتراب الرئيسي لهذه المقاربة يرتكز على أن الدول الديمقراطية نادراً ما تحارب بعضها البعض، رغم دخولها في حروب مع دول أخرى⁵².

⁴⁸ خالد معمري، مرجع سابق، ص 93

⁴⁹ كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 158

أنظر: مبروك غضبان، مدخل إلى العلاقات الدولية، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 335⁵⁰

⁵¹ توفيق حكيمي، مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج

لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015، ص 65

⁵² عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجاً، مرجع سابق، ص 53

كون الحكومات الديمقراطية لها دور في صنع ودعم السلم الدولي، وذلك بانطلاقها من فرضية أن الدول الديمقراطية تعتقد ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتقد نفس المبادئ، باعتبارها أكثر ميلا للسلام من الدول السلطوية⁵³، كما أن أن الديمقراطيات ستمتنع على استخدام القوة ضد ديمقراطيات أخرى، وأن التجارة المهمة إقتصاديا تخلق حافزا للمحافظة على العلاقات السلمية، وأنه يمكن للمنظمات الدولية أن تقيد صناعات القرار من خلال تعزيز السلام بطريقة إيجابية⁵⁴، وبهذا المعنى فقد وجدت الدول الليبيرالية ما سماه مايكل دويل السلام المنفصل، ومع أن الدول الليبيرالية مسالمة بالنسبة للدول الليبيرالية الأخرى، فإن دويل يدرك بأن الديمقراطيات الليبيرالية لا تقل عدوانية عن أي نوع آخر من الدول في علاقاتها مع الأنظمة الفاشية والشعوب التي ليست لها دول⁵⁵.

وقد تميزت هذه المقاربة بالتشديد على الطابع السلمي للديمقراطيات التي تحترم القانون ولا تميل للعنف، وبالقول بأن النظم الديمقراطية لا يمكن أن تلجأ للحرب في مواجهة بعضها البعض كأسلوب لمعالجة الخلافات والتناقضات، وهو ما يبرر تسمية هذا الاتجاه بالسلام الديمقراطي في إشارة إلى ما قدمه إيمانويل كانط من تصور للسلام قائم على أهمية إقرار دستور عالمي يضمن السلام بين الأمم وفدرالية أو حكومة مركزية للدول الحرة التي تسعى للسلام وحكم القانون⁵⁶.

"فالديمقراطيات مصممة مؤسسيا بحيث تستجيب لآراء جمهور ناخبها، فيما أن الناس يفضلون السلام على الحرب بصفة عامة، وبما أن الناس هم الذين يعانون في الحرب فإن الحكومات الديمقراطية تتصرف بالحساسية إزاء تكاليف الصراع، لذا يغلب عليها إتباع إستراتيجيات ترمي الى تجنب الحرب، وفيما يخص المعايير والثقافة فإن الديمقراطيات تقترض أن الديمقراطيات الأخرى تؤمن أيضا بفكرة التسوية السلمية للمنازعات وإستخدام القوة فقط في الملاذ الأخير"⁵⁷

⁵³ Jean jacques roche, théories des relations internationales, 5ème éditions, paris : éditions Montchrestien, 2004, pp

95 –

⁵⁴ جينيفر ستيرلنغ فوكر، الليبيرالية الجديدة، مرجع سابق، ص 265

⁵⁵ تيموثي دن، الليبيرالية، في: جون بيليس وستيف سميث (محرران) عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 329

⁵⁶ يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، لبنان، 2013، ص 67

سليم قسوم، مرجع سابق، ص 99⁵⁷

وفي هذا الإطار كتب فرانسيس فوكوياما في عام 1989 مقالة بعنوان **نهاية التاريخ** ابتهاجاً بانتصار الليبرالية على جميع الأيديولوجيات الأخرى، وقد جادل فيها بأن الدول الليبرالية أكثر إستقراراً داخلياً وأكثر مسالمة في علاقاتها الدولية، وهو ما أتاح الصبغة الشرعية لأولئك الذين كانوا يسعون لتصدير الليبرالية⁵⁸.

ويظهر تشبع دويل بكتابات كانط من خلال إشارته إلى العناصر الثلاثة التي قدمها الأخير حول الأمن الدولي في كتابه السلام الدائم وهي التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الإلتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية، وهي العناصر التي تفسر إتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية، أما روست فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب لأن القوة والتأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات، التي تمنع إستخدام القوة بين أطراف تؤمن بنفس المبادئ⁵⁹، فضلاً عن ذلك فإن السبب الذي يدفع الدول ألا تحارب بعضها البعض قد يكمن فيما يلي⁶⁰:

1- يتعلق بالمعايير، فالديمقراطيات تعمل داخلياً ضمن مبدأ أنه يجب على الصراعات أن تحل بطريقة سلمية من خلال المفاوضات والتنازلات من دون اللجوء إلى التهديد بإستخدام التهديد والعنف المنظم أو إستخدامه فعلاً، ففي ظل وجود ثقافة التفاوض والحوار في الديمقراطيات والقيم المتقاربة مع التقارب في السلوكيات المحترمة للقانون يجعل صناع القرار يفضلون التفاوض على الحرب والتسوية بدلاً من الإكراه،

2- يتعلق بالمؤسسات، فالزعماء الديمقراطيون الذين يدخلون في حرب مساءلون ومحاسبون من خلال المؤسسات الديمقراطية عن تكاليف الحرب ومكاسيها، وغالباً ما تفوق التكاليف الفوائد، ويتحمل عامة الناس معظم هذه التكاليف، ويخاطر الزعماء الديمقراطيون الذين يشعلون حروباً بأن لا يعاد إنتخابهم للرئاسة مجدداً، وعليه تكون الحرب مع

⁵⁸ تيموثي دن، الليبرالية، مرجع سابق، ص 330

⁵⁹ عمار بالة، التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري: مالي أنموذجاً، مرجع سابق، ص 54

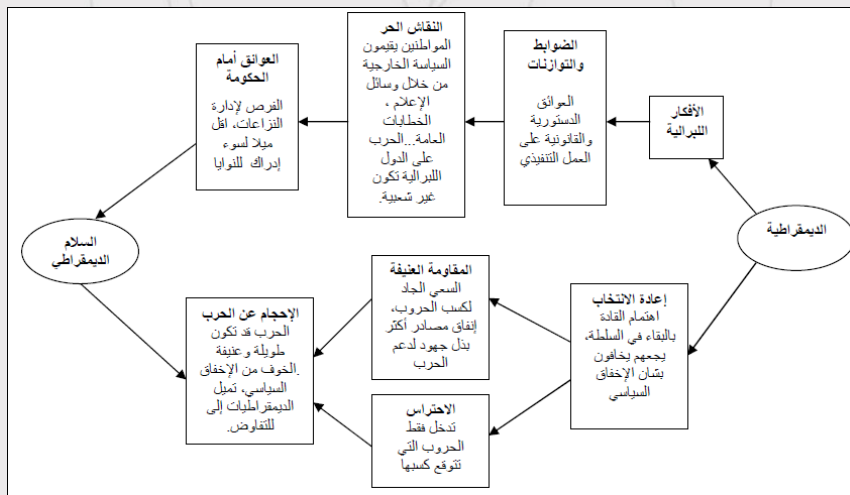
60 أنظر:

- جينيفر ستيرلنغ فوكر، الليبرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 265-266

كارين أ. منغست وايفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضر، دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013، ص

الدول غير الديمقراطية غير مقبولة، غير أن التاريخ أثبت بأن الدول الديمقراطية غالبا ما تحارب كالدول الأخرى بل أنها تورطت نسبيا في عدد من الحروب يضاها عدد حروب الدول الأخرى،
3- أن المؤسسات العابرة للحكومات والدولية تربط الديمقراطيات معا بشبكات كثيفة تعمل على تقييد السلوك،
4- أن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية يخلق عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة الأمر الذي يمنع قيام الحرب بينها.

غير أن العديد من المفكرين مازالوا يتعاملون مع هذه الأطروحة بنوع من الشك والتوجس على إعتبار يمكن شرح السلام النسبي بين الديمقراطيات بالنظر إلى عوامل أخرى، حيث أشار كل من دافيد سبير وجوان قوا إلى أن العزوف الظاهري عن تورط الديمقراطيات في الحرب ضد بعضها البعض راجع إلى الطريقة التي عرفت بها الديمقراطية والعدد القليل نسبيا لهذا الصنف من الدول خاصة قبل سنة 1945 ، أما غياب حالات النزاع بين الديمقراطيات بعد هذه الفترة فيرجعه (قوا) إلى وجود مصلحة مشتركة في إحتواء المد الشيوعي أكثر من تقاسم المبادئ والقيم الديمقراطية⁶¹.
الحجج المؤسسية والسلام الديمقراطي.



Thomas S. Szayna et al, The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis, Rand publications, 2001, p 149.⁽⁶²⁾

⁶¹ سليم قسوم، مرجع سابق، ص 100

⁽⁶²⁾ الآراء الواردة تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن المعهد المصري للدراسات.